

وزارة الصناعة والتجارة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة

(الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية)

قرار وزارى رقم ٨ لسنة ٢٠١٥ «بالتفوضى»

باعتراض المخازنة التخطيطية (التقديرية) للغرفة التجارية لمحافظة أسوان

سوق الجملة التابع لها عن العام المالى ٢٠١٥

رئيس القطاع المفوض فى بعض الاختصاصات بقانون الغرف التجارية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن الغرف التجارية وتعديلاته

ولائحته التنفيذية :

وعلى القرار رقم ٢٩٩ لسنة ٢٠١١ الصادر من المجلس الأعلى للقوات المسلحة :

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٥٦ لسنة ٢٠٠٥ بشأن اعتماد لائحة شئون العاملين

واللائحة المالية ولائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال لرئيس وأعضاء مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة أسوان :

وعلى القرار الوزارى رقم ١١٩ لسنة ٢٠١٤ بشأن التفوضى فى بعض الاختصاصات :

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة أسوان جلسة ٢٠١٤/١٠/١٢

باعتراض المخازنة التخطيطية (التقديرية) للغرفة وسوق الجملة التابع لها للعام المالى ٢٠١٥ :

وعلى مذكرة إدارة المخازن والحسابات الختامية المؤرخة ٢٠١٥/٢/٢٦ :

قرر :

مادة ١ - اعتماد المخازنة التخطيطية (التقديرية) للغرفة التجارية لمحافظة أسوان وسوق الجملة التابع لها عن العام المالى ٢٠١٥ وقد بلغت جملة الإيرادات التقديرية للغرفة والسوق معاً مبلغ ٢٣١.٨٢٩ ج (فقط مليونان وثلاثمائة وعشرة ألف وثمانمائة وتسعة وعشرون جنيهاً لا غير) وجملة المصروفات التقديرية للغرفة والسوق معاً مبلغ ٢٢٣٦٧٥ ج (فقط مليونان ومائتان وستة وثلاثون ألفاً وسبعمائة وخمسون جنيهاً لا غير) بفائض قدره ٧٤.٧٩ ج (فقط أربعة وسبعون ألفاً وتسعة وسبعون جنيهاً لا غير).

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً في ٢٠١٥/٢/٢٦

رئيس القطاع

المفوض فى بعض الاختصاصات

بقانون الغرف التجارية

محمد سيد سلام